مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة استكشافية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية
اسم الكاتب: د. محمد الحسين، د. جمال اليوسف، منال صقر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4366
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 11:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (4) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (4) 2012

دراسة استكشافية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية

الدكتور محمد الحسين*
الدكتور جمال اليوسف**
منال صقر***

(تاريخ الإيداع 1 / 7 / 2012. قُبِل للنشر في 2 / 9 / 2012)

□ ملخّص □

يتناول البحث الحالي واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية من خلال تعرف مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة خلال الفترة 1991-2010 في سورية، وعدد فرص العمل الناتجة عن هذه المشاريع، وتوزع هذه المشاريع على المحافظات السورية.

وتكمن أهمية البحث في دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تغطية العجز التمويلي للدولة المضيفة بالمقارنة مع التدفقات الأخرى لرأس المال، وسد فجوة الموارد المحلية المالية والبشرية، وتسريع الاندماج في النظام العالمي الذي من الممكن أن يسهم في زيادة معدل النمو الاستثماري وكبح معدل البطالة.

وبينت نتائج البحث أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأبعاده في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن جذب الاستثمارات وعلى الأخص الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بإيجاد بيئة استثمارية مناسبة، الأمر الذي يستدعي توفير المناخ الاقتصادي والسياسي المناسبين لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر فضلاً عن اتخاذ التدابير الممكنة كلها لرسم سياسة استثمارية مواتية واستخدام طرق الترويج الاستثماري بهدف تحسين مستوى الاستثمار ليشمل القطاعات الاقتصادية المختلفة ويغطي جميع المحافظات.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، المشاريع الاستثمارية، فرص العمل.

* أستاذ- قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق- دمشق- سورية.
** أستاذ مساعد- قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق- دمشق- سورية.
*** طالب دراسات عليا (دكتوراه)- قسم إدارة الأعمال- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق- دمشق- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (34) العدد (4) 2012
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (34) No. (4) 2012

The Reality of Foreign Direct Investment in the Syria

Dr. MohammedAl Hussein*
Dr. JamalAl-Youssef**
Manal Sakr***

(Received 1 / 7 / 2012. Accepted 2 / 9 / 2012)

□ ABSTRACT □

The present research deals with the reality of foreign direct investment in Syria through the recognition of foreign direct investment projects during the period 1991-2010 in Syria, and the number of jobs resulting from these projects as well as the distribution of these projects on the provinces of Syria.

The importance of research comes from the fact that foreign direct investment covers the funding gap of the host country compared with other flows of capital, filling the resource gap of local financial and human resources, and accelerating integration into the global system, which could contribute in increasing the rate of investment growth and curb unemployment

The results of research assures the importance of foreign direct investment and its dimensions in the economic and social development, as the attraction of investment, - particularly foreign direct investment - related to creating an environment appropriate investment – something which requires the provision of economic and political environment suitable for attracting foreign direct investment as well as taking possible measures are to draw a policy favorable investment and the use of methods of investment promotion in order to improve the level of investment to include the various economic sectors and covers all the provinces.

Keywords: investment, foreign direct investment, investment projects, employment opportunities.

***Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**
****Assistant Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Damascus University، Damascus، Syria.**
*****Postgraduate Student, Department of Business Administration, Faculty of Economy, Damascus University, Damascus, Syria.**

مقدمة:

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر قيام المؤسسات أو المستثمرين بشراء الأصول الرأسمالية وتملكها في بلد غير بلدهم الأصلي، أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيتعلق بشراء المستثمرين للأسهم والأوراق المالية والمتاجرة بها بهدف تحقيق الربح.

وحسب كلا المفهومين فإن الاستثمار الأجنبي يعد مهماً بالنسبة إلى الدول متطورة كانت أم نامية، وإن كان الاستثمار الأجنبي المباشر يعد الأهم لأنه يتوجه مباشرة نحو قطاعات الإنتاج المادي، ويسهم إلى جانب الاستثمار المحلي (الحكومي والخاص) في خلق وتكوين تنمية شاملة ومتوازنة على جميع مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية.

لقد سجلت العقود الأخيرة اهتماماً متزايداً بالاستثمار الأجنبي لعدة أسباب، منها: [1]

– يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القنوات المهمة لتدفق رأس المال الأجنبي وزيادة رأس المال للدولة المضيفة، وينعكس بصورة إيجابية على ميزان حساب رأس المال، وذلك عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتحويل عملاتها الأجنبية إلى العملة المحلية للبلدان المضيفة.

– وجود الفرص الاستثمارية في قطاعات مختلفة وفي بعض دول العالم، وضعف القدرات التمويلية للمشاريع التنموية لديها.

– سن تشريعات جديدة محفزة للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في جميع دول العالم.

هذه الأسباب وغيرها خلقت ما يسمى سوق الاستثمار الأجنبي حيث يلتقي فيه الطلب، الذي يتمثل في عرض الفرص الاستثمارية والحوافز والتسهيلات الممنوحة من قبل الدول الباحثة عن التمويل الأجنبي، أو الاستثمار الأجنبي المباشر والعرض الذي يتمثل في توافر رؤوس الأموال العائدة للدول والمؤسسات والمستثمرين والتي تبحث عن مكان لتوظيف استثماراتها،مما دفع العديد من دول العالم إلى القيام بخطوات عديدة لجذب أكبر قدر ممكن من الأموال المتاحة في أسواق الاستثمار، كسن التشريعات وزيادة الحوافز والتسهيلات وإقامة المؤتمرات والملتقيات والترويج للفرص الاستثمارية لديها.

وقد بدأت الجمهورية العربية السورية تهتم بالاستثمارات الأجنبية لديها منذ ثمانينات القرن الماضي، حيث حقق الاقتصاد السوري تطوراً ملحوظاً من خلال السعي إلى خلق بيئة ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر، ففي منتصف ثمانينات القرن الماضي صدر قرار المجلس الأعلى للسياحة الناظم للاستثمار الأجنبي في قطاع السياحة كذلك صدر تشريع خاص بالاستثمار الزراعي، وكانت أهم الخطوات في مجال حفز الاستثمار الأجنبي صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 وتعديلاته، وبعد ذلك توالت النصوص والتشريعات في السنوات الأخيرة لتفتح جميع قطاعات الاقتصاد أمام الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص وكان آخرها المرسومان التشريعيان 8 و9 لعام 2007 اللذان تضمنا تشريعاً جديداً للاستثمار يوفر العديد من المزايا والتسهيلات المهمة للمستثمرين وإحداث الهيئة العامة للاستثمار في سورية، كما نلحظ تبسيطاً ملموساً للنظام الضريبي فقد صدرت عدة تشريعات ضريبية محفزة للاستثمار حددت سقف ضريبة الدخل على المشاريع الاستثمارية بـ 22% من صافي الأرباح في جميع القطاعات ما عدا السياحة إذ حددت ضريبة الدخل بـ 2.5% من الإيراد العام للفنادق والمشاريع السياحية.

من ناحية ثانية فقد أقامت الحكومة السورية أربع مدن صناعية كبيرة في كل من عدرا وحسياء وحلب ودير الزور وبتسهيلات كبيرة ومشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتدرس إمكانية إقامة مناطق أخرى في درعا والسويداء وغيرها من المدن السورية.

هذه الجهود وغيرها إضافة إلى تبسيط إجراءات الاستثمار كانت تهدف إلى خلق مناخ استثماري وتكوين بيئة جاذبة للاستثمار في سورية من خلال توفير حوافز ومزايا وتسهيلات لجذب المستثمرين سواء أكانوا محليين أم غيرهم.

مشكلة البحث:

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الراهن من الوسائل المرغوب فيها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسريعها، ولما كانت السياسة الاقتصادية في سورية ركزت اهتمامها على تلك الاستثمارات كمدخل رئيسي للتنمية، فقد قامت بسن العديد من التشريعات، واتخذت الكثير من الإجراءات التي تمهد وتشجع استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. ولكن بالرغم من هذه الإجراءات فإن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ما زال دون الطموح ودون مستوى الفرص المتاحة له حيث يتركز في قطاعات ومناطق جغرافية محددة، لذلك لا بدمن التركيز على اتخاذ السبل والوسائل اللازمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، وجذب المزيد منه من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل، وتطوير التكنولوجيا، وذلك من خلال رصد واقعه وآفاق تطويره.

أهمية البحث:

– **الأهمية النظرية:** تتجلى الأهمية النظرية للبحث في تعرّف مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وواقعه في سورية من خلال بيان عدد المشاريع المشملة خلال الفترة (1991–2010)، وتوزعها على المحافظات السورية، وتحديد الآثار المتوقعة منه على الاقتصاد السوري.

– **الأهمية التطبيقية:** تتجلى الأهمية التطبيقية للبحث في:

– دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تغطية العجز التمويلي للدولة المضيفة بالمقارنة مع التدفقات الأخرى لرأس المال.

– دور الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الموارد المحلية المالية والبشرية.

– دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تسريع الاندماج في النظام العالمي الذي من الممكن أن يسهم في زيادة معدل النمو الاستثماري وكبح معدل البطالة.

– **أهداف البحث:**

يهدف هذا البحث إلى:

– معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية.

– معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي وميزان المدفوعات.

– معرفة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة خلال الفترة 1991–2010 في سورية.

– معرفة عدد فرص العمل الناتجة عن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية.

– معرفة توزع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة خلال الفترة 1991–2010 على المحافظات السورية.

– الخروج بمجموعة من التوصيات والمقترحات لتحسين مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر.

فرضيات البحث:

1- يتطور صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية بشكل متزايد بالنسبة إلى الزمن.
2- تتركز مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات اقتصادية محددة كالسياحة والنفط.
3- تتركز مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المحافظات الكبرى كدمشق وحلب.
3- إن زيادة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في تأمين فرص عمل للأفراد.

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تعرف واقع الاستثمار المباشر في سورية، وأهم المشاريع المنفذة وعددها وتوزيعها على المحافظات السورية، وعدد فرص العمل التي توفرها، وذلك من خلال الرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية والبحوث والدراسات والدوريات وتقارير هيئة الاستثمار السورية.

الدراسات السابقة:

- دراسة (فضلية، عابد، 2001) بعنوان: واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991.[2]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991، إذ يمثل قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 أحد أهم الخطوات التشريعية التي قامت بها الدولة لتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي في سورية. فالاستثمار هو مشروع تنموي مستمر يسهم في إقامة التنسيقات الصحيحة وتعميق التشابك والترابط فيما بين القطاعات الاقتصادية، بما يحقق الانسجام والتكامل بين مختلف فروع الإنتاج الوطني. ويشترط لتحقيق ذلك توافر المناخ الاستثماري المنسجم والملائم القائم على سلسلة من المقومات الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية المترابطة والمتكاملة. وفي تحليل لنتائج تطبيق القانون /10/ لتشجيع الاستثمار على الواقع نجد بعض المؤشرات الاقتصادية الإيجابية وبعض المؤشرات السلبية فيما يتعلق بمعدلات تنفيذ المشروعات المرخصة على أساس هذا القانون وبطبيعتها الهامشية، والمستويات المنخفضة لتشغيل اليد العاملة، والمعوقات الإدارية التي تعترض تنفيذ المشاريع الاستثمارية في سورية.

وبالرغم من وجود بعض الثغرات التي تتصف بها تشريعات الاستثمار في سورية، فإن النتائج التي تحققت على الواقع لم تكن على مستوى هذه التشريعات، مما يدل على وجود تشريعات أخرى (بخلاف تشريعات الاستثمار) معيقة وقاصرة (كقانون الضرائب) ومتقادمة (كقانون التجارة، وقوانين الإيجار..).

كما تبرز أهمية وضرورة إلغاء بعض القوانين إلغاءً تاماً، وسن قوانين إضافية للمساهمة في توفير ما يسمى بالمناخ الملائم للاستثمار.

- دراسة(Ramin Coouper, Lee, Mohammad Hamzah,2004) بعنوان: أثر متغيرات الاقتصاد الكلي في الاستثمار.[3]

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي، أسعار الفائدة، ومستويات الأسعار، وأسعار الصرف، وعرض النقود، ومؤشرات سوق رأس المال في سنغافورة، مؤشر قطاع التمويل، ومؤشر قطاع العقارات، ومؤشر قطاع الفنادق، ومدى أثر هذه المتغيرات في الاستثمار في سوق الأسهم، وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

استخدم الباحثون طريقة يوهانسن للتكامل المشترك لتفسير توازن العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل، وقد خلصت دراستهم إلى وجود علاقة بين مؤشرات سوق الأسهم في سنغافورة، ومؤشر قطاع العقار، والرقم القياسي العام، وأسعار الفائدة طويلة الأجل والإنتاج الصناعي، وعرض النقود، وأسعار الصرف، وأن هذه العلاقة تكون أوضح في الفترة الزمنية القصيرة، وبين الباحث أنه يجب على الدولة توخي الحذر عند محاولتها إحداث تغييرات في الاقتصاد من شأنها أن تؤثر في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل النقود، وأسعار الفائدة، وسعر الصرف لغاية إجراء عمليات التصحيح الاقتصادية.

– دراسة (الخشمان، هيثم، 2006) بعنوان: إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح.[4]

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف مدى إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني، والنمو الاقتصادي بشكل خاص، وقد استخدم طريقة المربعات الصغرى العادية للسنوات (1970–2004). كما بين أن الأردن إحدى الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي في المنطقة وذلك لتوافر كثير من المقومات الاقتصادية ، والسياسية، والاجتماعية، التي شجعت كثيراً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في شتى مجالات الحياة ونواحيها، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي يسهم إسهاماً مباشراً في رفد الاقتصاد الأردني على المستويين العام والقطاعي، كما يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إقامة علاقات اقتصادية جديدة مع مستثمرين محليين ومستثمرين من دول أخرى، وتطوير الخطط والبرامج الاقتصادية المستقبلية، وتعزيز مستوى التنافسية للدولة.

– دراسة (المجالي، إياد خالد شلاش، 2001) بعنوان: أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994–2009)– دراسة تحليلية.[5]

هدفت هذه الدراسة إلى تعرّف العوامل المؤثرة في حجم صافي الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية، وقد عدّ متغير حجم صافي الاستثمار الأجنبي مؤشراً على حجم الطلب على الاستثمار في أسهم السوق، وقد بينت الدراسة أثر كل من متغير أسعار الصرف الحقيقية، ومتغير عرض النقد، ومتغير سعر السهم السوقي، ومتغير حجم الإنفاق المحلي والأجنبي، في حجم صافي الاستثمار الأجنبي خلال السنوات (1978–2007)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تلك العوامل باستخدام نموذج (VAR)، ونموذج تصحيح متجهات الخطأ (ECM) واستخدام اختبار ديكي فولر لمعرفة هل كانت متغيرات الدراسة مستقرة مع مرور الزمن؟ واختبار جوهانس للتكامل المشترك لبيان وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات، كذلك استخدمت أداتان رئيسيتان للتحليل هما: مكونات التباين، ودالة الاستجابة لرد الفعل. وبينت نتائج الاختبارات الإحصائية أن متغيرات الدراسة ليست مستقرة عند المستوى إلا أنها تستقر بعد أخذ الفريق الأول، وأنها متكاملة من الدرجة الأولى، الأمر الذي يدل على إمكانية استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير العلاقة بين المتغيرات، لكونها تعطي نتائج مضللة، وأشارت نتائج اختبار تحليل التكامل المشترك إلى وجود علاقة توازنية بين المتغيرات في المدى الطويل، وبينت نتائج اختبار جرينجر للسببية وجود علاقة سببية بين المتغيرات، بعضها علاقة أحادية الاتجاه، وبعضها الآخر علاقة تبادلية، كما أظهرت نتائج تطبيق اختبار تصحيح الخطأ معنوية النموذج القياسي وعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، وجاءت نتائج نموذج (VAR) متفقة مع فرضيات الدراسة.

- الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار، وأثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، ومدى إسهامه في النمو الاقتصادي، بينما تناولت الدراسة الحالية تشخيص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، وتوزعه قطاعياً ومكانياً، وأثره في ميزان المدفوعات والعمالة.

وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تعرّف العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك للاستفادة منها في وضع الحلول المناسبة لتحسين مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية لتذليل العقبات التي يمكن أن يواجهها في ظل بيئة تشريعية مناسبة.

-مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

تنامي الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مع اتجاه دول العالم نحو مزيد من التحرر الاقتصادي والانفتاح وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص وزيادة التكتلات الاقتصادية الكبيرة، وما ترتب على ذلك من تزايد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الأدوات لتحقيق النمو الاقتصادي.

فمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين،هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك Joint Venture، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار Wholly-owned Investment Project، فضلاً عن قيام الاستثمار الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية و الخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

أما مفهوم الاستثمار غير المباشر Foreign Indirect Investmentأو الاستثمار في الأوراق المالية، فهو ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات أو الشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم المشروع الاستثماري وإدارته. ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثماراً قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

وهناك العديد من التعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر التي تحمل في طياتها معنى واحداً، وردت للمنظمات والهيئات الدولية وكذلك الكتاب الاقتصاديين نحاول أن نورد أهمها فيما يلي:

- يعبر الاستثمار الأجنبي حسب صندوق النقد الدولي عن "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".

- حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر.[6]

- المال المستثمر الذي ينتقل عبر حدوده الوطنية لإنشاء مشروع اقتصادي أو تشغيله سواء بمفرده أو بمساهمة عناصر وطنية معه.[7]

- تملك المستثمر الأجنبي لكامل المشروع أو لجزء منه.[8]

- قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج ، أو زيادة رأس مال هذا الأخير، أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة ، أو المساهمة في مؤسسة قائمة ، شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في إدارة هذه المؤسسة.[9]

– التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعاً للتسويق أو البيع أو التصنيع والإنتاج أو أي نوعٍ آخرٍ من النشاط الإنتاجي أو الخدمي.[10]

– كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيفة سعياً وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواءً لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجيال طويلة الأمد.[11]

– تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومهارات.[12]

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم– شركة أو مؤسسة أو مصرف– في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح – المستثمر المباشر– وإلى المؤسسة باصطلاح – مؤسسة الاستثمار المباشر– وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.[13]

ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة.[14]

ومن خلال الاستعراض السابق لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أنها تدور في فضاء واحد ومتفقة من حيث المبدأ على قيام طرف أجنبي (مستثمر) بالاستثمار داخل البلد المضيف، وهكذا يمكننا أن نخلص إلى وضع التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر: " قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى، من خلال المساهمة في تكوين الاقتصاد الوطني ورفده بقيمة مضافة جديدة حيث يكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات أو المشاركة في استثمارات قائمة أو الإدماج مع شركة وطنية .....الخ . ووفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً عندما يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، حيث تكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأياً في الإدارة.[15]

هذا في حين يرى بعض الاقتصاديين أنه في حال زادت حصة شركة الاستثمار الأجنبي المباشر عن نسبة تتراوح بين (10% حتى 25%) فأكثر فإن الاستثمار يعتبر مباشراً، حيث يرى هؤلاء الاقتصاديون أيضاً أنه لا توجد معايير محددة لتصنيف الشركات الأجنبية التي لها حصص في استثمارات أجنبية إلا أن يشترط مشاركتها بصورة واضحة حتى تعتبر استثماراً مباشراً.[9]

وخلاصة القول فإنه لابد من توافر عنصرين في الاستثمار الأجنبي المباشر هما:[16]

–**الملكية:** حيث من الممكن أن تكون ملكية المستثمر الأجنبي لكامل الاستثمارات في مشروع معين أو لجزء منها.

–**الإدارة:** قد يمتلك المستثمر الأجنبي السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم أو قد يشارك في إدارة المشروع مع مستثمر محلي في حالة الاستثمار المشترك.

النتائج والمناقشة:

أولاً: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية:

تم تسجيل سورية فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض والإمكانات المنخفضة خلال الفترة 2002– 2005 استناداً إلى مؤشري أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[17] وإمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر غير أن سورية أبدت جهوداً لتحسين الأداء بالرغم من إمكاناتها المتواضعة في جذب الاستثمارات الخارجية وعلى الأخص الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك بهدف إيجاد فرص عمل للداخلين إلى سوق العمل، ففي عام 2004 ازدادت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية بسبب تحرير بعض القطاعات أمام الاستثمار الأجنبي مثل قطاع البنية التحتية والاتصالات والمصارف والتأمين والتعليم والمستشفيات والإعلان وغيرها، كما أن تعديل قوانين الاستثمار وحوافزها وتحسين إجراءات معاملات الاستثمار وأساليب الترويج أدت إلى استقطاب المستثمرين العرب والأجانب.

جدول رقم (1) الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية خلال الفترة 2003–2007 (مليون دولار أمريكي)

البيان	2003	2004	2005	2006	2007
الاستثمار الأجنبي المباشر والمنفذ استقبال	180	275	500	647	828
الاستثمار الأجنبي المباشر والمنفذ تصدير	57	48	61	55	60

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وتقرير الهيئة السورية للاستثمار 2007

يبين الجدول رقم (1) زيادة في الاستثمارات القادمة بنسبة 48% مقابل زيادة في الاستثمارات المصدرة بنسبة 2.6%، وتشير البيانات إلى أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى سورية من حجم الاستثمارات المحلية (من تكوين رأس المال الثابت) بلغت 11% في عام 2006، وتعزى هذه الزيادة إلى عوامل داخلية جاذبة للاستثمار تمثلت باستخدام أساليب الترويج الاستثمارية، ومرونة التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة مناخ الاستثمار نتيجة تسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير المعلومات وتهيئة البنى التحتية، واتساع سوق القطاع الخدمي المحلي كالسياحة والاتصالات والنقل ورواج سوق الاستثمارات العقاري، كما تعزى إلى عوامل خارجية دافعة للاستثمار مثل انخفاض العائد على الاستثمار في الخارج.

يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المتغيرة باستمرار، ويفترض أن الاستمرار في عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية قد حقق مناخاً ملائماً للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه لا يزال هناك العديد من العوامل الإدارية والعوامل السياسية والإقليمية الضاغطة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعدُّ مقدرة القطاع الخاص في المساهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارة العمالة المحلية من أهم العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر ويرتبط تجهيز العمالة الماهرة بالنظام التعليمي والنظام التدريبي والممارسة العملية المرتبطة بهما، وبالثقافة الوظيفية ومع ذلك من الممكن أن يزداد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية في السنوات المقبلة فيما إذا اقترن بالاستقرار السياسي والاجتماعي في دول الجوار وذلك للأسباب الآتية:[18]

– تحول طبيعة الاستثمار الأجنبي وتخفيف القيود الإدارية والتجارية والاستثمارية المحلية وتسارع الاقتصاد السوري نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

– الاستمرار في دعم القطاع الخاص وظهور بوادر تآلف مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل في الاستثمار الخاص.

– الاتجاه نحو تخفيف القيود التجارية وزيادة التقدم التكنولوجي وانخفاض نفقات الاتصالات.

– انخفاض تكاليف الإنتاج والاستثمار من خلال الحصول على موارد رخيصة نسبياً مقارنة بمثيلاتها لدى الدول المصدرة للاستثمار مما يجعل الاستثمار في سورية أكثر ربحية.

– إعطاء مرونة أكبر للمستثمر في تحريك أمواله بموجب قانون الاستثمار وتعديلاته إذ إنّ التسهيلات والامتيازات قد سمحت للمستثمر بترحيل الأرباح والفوائد والعوائد التي يحققها المال الخارجي المستثمر وفق الأنظمة النافذة كما سمحت بإعادة تحويل المال الخارجي إلى الخارج بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ وروده إذا حالت دون استثماره صعوبات أو ظروف خارجة عن إرادة المستثمر.

ثانياً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النقد الأجنبي وميزان المدفوعات:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد القنوات المهمة لتدفق رأس المال الأجنبي وزيادة رأس المال للدولة المضيفة، وينعكس بصورة ايجابية على ميزان حساب رأس المال، وذلك عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتحويل عملاتها الأجنبية إلى العملة المحلية للبلدان المضيفة بهدف تمويل المدفوعات المحلية، وقد تسهم لاحقاً في تخفيض النقص في احتياطي النقد الأجنبي، إذا ما وجهت الاستثمارات المباشرة نحو سياسة إحلال الواردات، مما يؤدي إلى المساهمة في سد جزء من احتياجات السوق المحلية من السلع، وقد يفوق هذا الأثر من حيث أهميته الأثر السلبي الذي يحدثه تحويل رأس المال والأرباح في ميزان المدفوعات.[19]

وتتوقف زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي على العوامل التالية:[20]

1- حجم رأس المال في بداية الاستثمار.

2- مقدار القروض الممنوحة للشركات المستثمرة من البنوك المحلية.

3- مقدار الأرباح المعاد استثمارها.

4- حجم المشروع الاستثماري.

5- شكل الاستثمار أو نمط الملكية للمشروع الاستثماري، والذي تبرر أهميته في إعادة استثمار جزء كبير من أرباح المشروعات المشتركة بالكامل.

لقد ازداد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية خلال الفترة الممتدة بين بدء عملية الإصلاح الاقتصادي في عام 2000، وعام 2008. ونبين في الجدول التالي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى البلاد بملايين الدولارات:

جدول رقم (2) صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية خلال الفترة 2000-2008 (مليون دولار أمريكي)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صافي التدفق	270	110	115	160	275	508	613	898	1187

المصدر: هيئة الاستثمار السورية- التقرير السنوي الرابع للعام 2009

ويلاحظ من الجدول رقم (2) أن صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية زاد بالمتوسط سنوياً ما مقداره (114.628) مليون دولار أمريكي، أي بمعدل زيادة /37.74%/ خلال الفترة (2000–2008)، ووفقاً لمقدار الزيادة فإن الاستثمار الأجنبي يستمر بالتنامي.

وتعزى هذه الزيادة إلى عوامل داخلية جاذبة للاستثمار تمثلت باستخدام أساليب الترويج الاستثمارية، ومرونة التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة مناخ الاستثمار نتيجة تسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير المعلومات وتهيئة البنى التحتية، واتساع سوق القطاع الخدمي المحلي كالسياحة والاتصالات والنقل ورواج سوق الاستثمارات العقاري، كما تعزى إلى عوامل خارجية دافعة للاستثمار مثل انخفاض العائد على الاستثمار في الخارج.

ثالثاً: توزع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية:

جدول رقم (3) مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر المنفذة خلال الفترة (2004–2008)

القطاع	الاستثمارات الأجنبية المنفذة					
	2004	2005	2006	2007	2008	الإجمالي
استثمارات قطاع النفط	157	100	111	282	415	1065
استثمارات قطاع السياحة	60	300	225	385	490	1460
استثمارات قانون تشجيع الاستثمار	13	55	92	110	250	520
استثمارات قطاع التأمين	0	0	93	40	23	156
مصارف خاصة وإسلامية مرخص لها	45	45	64	130	28	312
زيادة رأس المال لبعض المصارف الخاصة	0	0	15	30	22	67
استثمارات قطاعات أخرى	45	83	59	265	54	506
الإجمالي	320	583	659	1242	1282	4086

المصدر: هيئة الاستثمار السورية– التقرير السنوي الرابع للعام 2009

يوضح الجدول رقم (3) أن:

أ– إن قطاع السياحة احتلّ المرتبة الأولى خلال الفترة من عام 2004 ولغاية 2008 حيث بلغت قيمته 1460 مليون دولار من إجمالي الاستثمارات والبالغة 4086 مليون دولار أي بنسبة 35.73%.

ب– احتلّ قطاع النفط المرتبة الثانية وبمقدار 1065 مليون دولار وبنسبة 26.06%.

ج– أمّا باقي الاستثمارات فقد توجهت نحو استثمارات قطاعات أخرى، ثمّ نحو مشاريع مقامة على المرسوم رقم /10/، ثمّنحو قطاع المصارف الخاصة والمصارف الإسلامية، ثمّ نحو قطاع التأمين.

د– من الملاحظ أن الجدول لم يتضمن أي بيانات عن الاستثمار الأجنبي في قطاع العقارات والمساكن.

رابعاً: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة خلال الفترة 1991-2010 في سورية:

جدول رقم (4) مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة خلال الفترة 1991-2010

الجنسية	من عام 1991 ولغاية 2005				من 2006 ولغاية 2010			
	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	الآلات ومعدات وسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	الآلات ومعدات وسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)
الجزائر	1	6	55	29	1	30	55	50
فلسطين	1	300	481	200	4	728	5755	5234
لبنان	5	330	1106	233	17	938	30645	1824
الأردن	6	203	739	364	8	601	37415	1055
اليمن	1	35	38	15	–	–	–	–
مصر	3	301	222	101	3	209	6524	5581
البحرين	1	56	120	71	–	–	–	–
ليبيا	1	22	57	15	–	–	–	–
العراق	1	500	10360	6602	31	1476	5575	3557
السعودية	7	803	17185	10998	15	3358	50866	31115
الكويت	9	493	2134	1064	18	3958	14426	7945
قبرص	3	231	651	386	–	–	–	–
الإمارات	3	7077	31122	974	–	–	–	–
فرنسا	3	536	3100	1738	–	–	–	–
ألمانيا	7	871	25718	19380	5	2354	316976	315567
إسبانيا	1	52	106	25	–	–	–	–
بريطانيا	2	2340	14933	3678	2	540	270	245
روسيا	4	417	1600	1315	–	–	–	–
تركيا	14	3769	17451	9066	26	2968	12224	8596
إيران	4	828	5570	1919	7	802	20400	3419
باكستان	1	294	156	12	–	–	–	–
الصين	1	101	125	55	1	300	1479	303
كندا	1	32	94	30	1	300	319	189
سويسرا	4	232	3482	757	–	–	–	–
هولندا	1	101	68	46	–	–	–	–
كوريا	1	100	1241	260	2	125	386	165
النمسا	1	73	649	223	1	36	116	96

بلجيكا	1	23	24	20	–	–	–	–
أوزبكستان	1	21	61	34	–	–	–	–
السودان	–	–	–	–	1	21	132	120
قطر	–	–	–	–	1	54	330	264
إمارات	–	–	–	–	7	361	2749	1560
عمان	–	–	–	–	2	130	220	200
إيطاليا	–	–	–	–	1	15	64	58
الهند	–	–	–	–	2	270	5365	4419
أستراليا	–	–	–	–	1	31	114	59
الولايات المتحدة	–	–	–	–	1	305	391	79
السويد	–	–	–	–	1	25	49	34
المجموع	89	20147	138648	59610	159	19935	512845	391734

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

يبين الجدول رقم (4) أن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر قد بلغت /89/ مشروعاً مشملاً خلال الفترة 1991–2005، وذلك بتكلفة استثمارية تقديرية قدرها /138648/ مليون ل. س، كما تمّ تشميل /159/ مشروعاً خلال الفترة 2006–2010 بلغت تكلفتها الاستثمارية التقديرية /512845/ مليون ل. س، وبذلك يكون مجمل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر /248/ مشروعاً خلال الفترة 1991–2010.

خامساً: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشتركة المشملة خلال الفترة 1991–2010 في سورية:

جدول رقم (5) مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشتركة المشملة خلال الفترة 1991–2010

الجنسية	من عام 1991 ولغاية 2005				من 2006 ولغاية 2010				
	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	الآلات ومعدات وسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)	الجنسية	عدد المشاريع	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	الآلات ومعدات وسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)
الكويت– مصر– السودان	1	200	16885	404	فلسطين – قطر	3	110	239	168
مصر – سورية	1	70	50	38	سورية– فلسطين– الكويت	1	126	2394	1506
السعودية– كوريا	1	60	241	85	سورية– فلسطين	1	20	55	50
النمسا– الكويت– لبنان	1	323	980	481	الكويت– لبنان	3	90	143	130

–	–	–	–	–	السعودية– لبنان	2	599	1795	1474
–	–	–	–	–	لبنان– سورية– الهند	1	32	72	65
–	–	–	–	–	سورية– لبنان	2	227	616	560
–	–	–	–	–	الأردن– السعودية	1	68	275	250
–	–	–	–	–	قبرص– مصر	1	525	32570	18410
–	–	–	–	–	مصر– سورية	1	70	550	500
–	–	–	–	–	السعودية– سورية	1	83	167	95
–	–	–	–	–	السعودية– العراق	1	130	374	332
–	–	–	–	–	الكويت– سورية	2	62	242	120
–	–	–	–	–	إيران– سورية	1	20	55	50
–	–	–	–	–	فينزويلا– ماليزيا– سورية– إيران	1	1000	130	57
–	–	–	–	–	سورية– أوكرانيا	1	100	108	108
المجموع	4	653	18156	1008	المجموع	23	3262	39785	23956

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

يبين الجدول رقم (5) أن إجمالي عدد المشاريع الأجنبية المشتركة خلال الفترة 1991–2010 بلغ /28/ مشروعاً مشملاً منها /5/ مشاريع من عام 1991 لغاية 2005 بتكلفة استثمارية تقديرية /18156/ مليون ل. س، أما عدد المشاريع خلال الفترة 2006–2010 بلغ /23/ مشروعاً أجنبياً مشتركاً بلغت تكلفتها الاستثمارية /39785/.

سادساً: توزع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة خلال الفترة 1991-2005 على المحافظات السورية:

جدول رقم (6) المشاريع الاستثمارية الأجنبية المشملة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار من 1991-2005

المحافظة	عدد المشاريع	قيمة الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد العمال
إدلب	3	396	600	119
الحسكة	2	77	95	58
الرقة	2	3589	7037	348
اللاذقية	7	1464	2658	606
حلب	14	4361	8970	3556
حماه	2	63	396	314
حمص	9	29723	52995	3926
درعا	8	192	1804	404
دمشق	8	1432	1746	605
دير الزور	2	649	1132	105
ريف دمشق	34	18387	78874	10640
طرطوس	2	284	494	119
الإجمالي العام	93	60617	156801	20800

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

يبين الجدول رقم (6) أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1991-2005 بلغ /93/ مشروعاً موزعة على المحافظات السورية، حيث كانت أكبر نسبة تشميل لهذه المشاريع في محافظة ريف دمشق فقد بلغت /34/ مشروعاً، ثم تليه محافظة حلب بـ /14/ مشروعاً.

سابعاً: توزع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المشملة خلال الفترة 2006-2010 على المحافظات السورية:

جدول رقم (7) المشاريع الاستثمارية الأجنبية المشملة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار من 2006-2010

المحافظة	عدد المشاريع	قيمة الآلات والمعدات ووسائط النقل الخدمية (مليون ل.س)	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد العمال
إدلب	5	580	907	199
الحسكة	6	568	16163	639
الرقة	10	2580	3555	624

السويداء	9	1111	1235	534
اللاذقية	6	854	1294	420
حلب	15	21567	38297	1410
حماه	7	2087	2540	1410
حمص	33	344802	357884	1244
درعا	9	2692	4549	6711
دمشق	9	1017	2145	352
دير الزور	16	1931	2624	715
ريف دمشق	52	33566	57854	9361
طرطوس	5	2334	3299	292
الإجمالي العام	182	415689	492346	23278

المصدر: هيئة الاستثمار السورية

يبين الجدول رقم (7) أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2006–2010 بلغ /182/ مشروعاً موزعة على المحافظات السورية، حيث كانت أكبر نسبة تشميل لهذه المشاريع في محافظة ريف دمشق فقد بلغت /52/ مشروعاً، ثم تليه محافظة حمص بـ /33/ مشروعاً.

اعتماداً على الجداول السابقة ونتائج تقرير مسح الاستثمار الأجنبي المباشر [21] نلاحظ ما يلي:

– بلغ الناتج المحلي لعام 2008 (2.445) مليار ليرة سورية، وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر منه (3.07%).

– بينت التقديرات الأولية أن الناتج المحلي لعام 2009 بلغ (2.519) مليار ليرة سورية نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر منه (3.65%).

– بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى العام 2008 (75.02) مليار ليرة سورية تعود لـ (140) شركة.

– بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حتى العام 2009 (91.96) مليار ليرة سورية تعود لـ (180) شركة بنسبة زيادة قدرها (22%).

– في العام 2008 شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المال والتأمين النسبة الأعلى وتبلغ (29.1%) يليه قطاع النقل والاتصالات بنسبة (26.2%) ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة (21.3%).

– في العام 2009 شكل الاستثمار الأجنبي في قطاع المال والتأمين النسبة الأعلى وتبلغ (27.2%) يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة (23.7%) بينما احتل قطاع الزراعة أدنى نسبة (0.2%).

– في العام 2008 تركزت معظم المشاريع في محافظات دمشق وحلب وريف دمشق حيث بلغت نسبتها (68.5%) من إجمالي عدد المشاريع وتوزعت على النحو التالي: دمشق (33.7%)، حلب (18.5%)، ريف دمشق (16.3%). وقد شكل قطاع الصناعات التحويلية النسبة الأعلى من عدد المشاريع وتبلغ (44.1%).

– بلغت قيم الاستثمار الأجنبي في سورية حسب جنسية المستثمر (91964447) لعام 2009 وجاءت أعلى نسبة بعد السوريين للكويت (9.51%) ثم بريطانيا (8.24%) ثم لبنان (6.92%) وبلغت نسبة السهم غير معروفة الجنسية (4.18%).

– في العام 2008 بلغ عدد العاملين في المشاريع الاستثمارية (13494) عاملاً منهم (13206) عاملاً محلياً بنسبة (97.8%).

– في العام 2009 بلغ عدد العاملين (14962) عاملاً نهم (14600) عاملاً محلياً بنسبة (97.6%).

– **الآثار المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السوري:**[22]

تظهر آثار الاستثمار الأجنبي المباشر المتوقعة على الاقتصاد السوري في ثلاث حالات ترتبط بالتمويل التنموي وفي تخفيف حدة البطالة وتشغيل الطاقات الإنتاجية المحلية وفي تحسين وضع ميزان المدفوعات بشقيه التجاري والرأسمالي.

– **المساهمة تمويل الاستثمار التنموي:** يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الموارد المحلية المالية والبشرية أي يسهم مالياً في سد الفجوة بين الموارد المحلية المطلوبة وحجم الموارد المحلية الفعلية فضلاً عن سد فجوة المهارات الفنية والتدريب للعاملين والإداريين ونقل الطرق الفنية والإدارية الحديثة في الإنتاج . إن انتقال رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا إلى سورية سوف يشكل جزءاً من رأس المال المستثمر في القطاعات الإنتاجية ومن ثمّ سيكون جزءاً من الاستثمار الكلي للدولة أي يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بعملية تمويل الاستثمار المحلي.

– **المساهمة في الإنتاج والتشغيل:** إن خبرة المستثمر الأجنبي في النشاط الاقتصادي ومعرفته بمجال الإدارة والإنتاج والتسويق ستجعل المستثمر أكثر قدرة على تنفيذ المشروعات ومن ثم أكثر قدرة على إيجاد فرص للعمل وتجدر الإشارة إلى أن الاعتماد على مستلزمات الإنتاج المحلية من الممكن أن يزيد من الإيرادات المتوقعة أما الاعتماد على مدخلات الإنتاج المستوردة فسيؤدي إلى تخفيض المساهمة في الاقتصاد الوطني ومن ثم تكون زيادة عوائد الإنتاج ليست بذات أهمية.

– **المساهمة في سد عجز ميزان المدفوعات:** إن زيادة تدفق رؤوس الأموال وزيادة رأس المال المادي سوف ينعكسان بصورة إيجابية على الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات المحلية . ومن الممكن أن يزداد الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات أيضاً في حال توجهت تلك الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية التي تنتج سلعاً تحل محل السلع المستوردة لسد جزء من حاجة السوق المحلية أو سلعاً بهدف التصدير وتوسيع السوق الخارجي وتلبية احتياجات أسواق الشركاء التجاريين بهدف زيادة الإيرادات التصديرية وتحسين الميزان التجاري.

الاستنتاجات والتوصيات:

أ– الاستنتاجات:

1– هناك العديد من العوامل الإدارية والعوامل السياسية والإقليمية الضاغطة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تعدُّ مقدرة القطاع الخاص في المساهمة في الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارة العمالة المحلية من أهم العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- إن مرونة التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتهيئة البنى التحتية، وانخفاض العائد على الاستثمار في الخارج أدى إلى زيادة صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية بمعدل زيادة (37.74%) خلال الفترة 2000-2008.

3- يعد قطاع السياحة المساهم الأكبر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت نسبة مساهمته 35.73% في العام 2008 من إجمالي المشروعات المنفذة. وارتفع نسبة مساهمة قطاع النفط من /22.70%/ في العام 2007 إلى /32.37%/ في العام 2008 وبذلك يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع السياحة في العام المذكور، وقد يكون السبب هو زيادة عمليات التنقيب في مناطق متعددة في سورية، والتوجه إلى تطوير صناعة النفط والغاز والثروة المعدنية لتأمين حاجة المواطنين والفعاليات الاقتصادية وتغطية الطلب الداخلي في ظل الطلب المتزايد على المشتقات النفطية وزيادة الكميات المخصصة للتصدير.

4- إن معظم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تركزت في محافظات دمشق وحلب وريف دمشق بنسبة /68.5%/ من إجمالي عدد المشاريع. حيث يشكل نشاط الصناعات التحويلية أعلى نسبة من إجمالي عدد المشاريع.

5- يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تكون بديلاً عن حركة العمل، حيث تعمل على تحفيز الخبرات الوطنية للاستقرار داخل القطر، وتقلل من ضغوط الهجرة للخارج سعياً للحصول على فرص عمل أفضل، وبذلك يتم الحد من مشكلة استنزاف الخبرات الوطنية.

6- يرتبط جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بإيجاد بيئة استثمارية مناسبة، وتوفير المناخ الاقتصادي والسياسي، وإصلاح أسواق العمل ورفع مستويات التعليم والتدريب والإدارة وإزالة المعوقات البيروقراطية والروتين وتفعيل استراتيجيات الترويج وتأمين التعاون بين المستثمرين المحليين والأجانب، والمقدرة على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة.

7- إن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي مازالت ضئيلة ودون المستوى المطلوب، فقد بلغت في العام 2008 /3.07%/، وارتفعت إلى /3.65%/ في العام 2009، وقد تركزت في قطاعات محدودة كقطاع المال والتأمين والنقل والاتصالات والصناعات التحويلية، أما قطاع الزراعة فكانت نسبته محدودة من هذه الاستثمارات، مع أن سورية من الدول التي تعتبر مناخاً استثمارياً مهماً في المجال الزراعي، كما تركزت هذه الاستثمارات في المحافظات الكبرى (دمشق وحلب وريف دمشق)، وكانت نسبتها ضئيلة في المحافظات الأخرى، ولاسيما المحافظات الشرقية التي تعد مجالاً استثمارياً في القطاع الزراعي.

التوصيات:

1- التخفيف من العقبات الإدارية الضاغطة على الاستثمار كالروتين والبيروقراطية والخلل في تنفيذ القوانين، واستثمار الوقت لأن المستثمر يحتاج إلى السرعة والمرونة في تنفيذ المشاريع.

2- العمل على ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، من خلال توجيه الاختصاصات العلمية بما يناسب حاجة سوق العمل من هذه الاختصاصات، والعمل على تأهيلها وتدريبها بشكل دوري.

3- الاتجاه نحو تخفيف القيود التجارية وزيادة التقدم التكنولوجي، من خلال اعتماد نظام الحواسب والأتمتة الإدارية.

4- تخفيض تكاليف الإنتاج والاستثمار، بحيث يمكن الحصول على موارد رخيصة نسبياً مقارنة بمثيلاتها لدى الدول الأخرى مما يجعل من سورية أكثر جاذبية للاستثمار.

5- إعطاء مرونة أكبر للمستثمر في تحريك أمواله بموجب قانون الاستثمار وتعديلاته.

6- الاستمرار في عقد اللقاءات بين المستثمرين المحليين والأجانب في ملتقيات وندوات هادفة لإيجاد التعاون المثمر بينهما.

7- تأمين التعاون بين المستثمرين المحليين والأجانب، وربط الشركات المحلية والشركات الأجنبية بروابط لتأمين مستلزمات الإنتاج الضرورية بدلاً من استيرادها.

8- إعداد خطة ترويجية تشمل جميع قطاعات الاستثمار في سورية ولاسيما القطاع الزراعي بالتعاون مع جميع الوزارات والجهات المعنية وبالتنسيق مع الفعاليات الاقتصادية في القطاعين الخاص والمشترك.

9- وضع خطط للتأهيل وتدريب العاملين لتحسين مستويات الأداء وتحقيق نتائج أفضل.

10- المتابعة المستمرة للمشاريع الاستثمارية وواقع تنفيذها وتذليل العقبات التي تواجهها والمساهمة في إيجاد الحلول المناسبة.

المراجع:

1- آل شبيب ، دريد كامل، *الاستثمار و التحليل الاستثماري* – دار اليازوري، عمان، الأردن، 2009، 15

2- فضلية، عابد، *واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم /10/ لعام 1991*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، 2001، 85-136.

3-BOLBOL, A &MOHAMMED M. O, *Arab Stock Stock Market and Capital Investment*, Amf Economic Papers, NO8, 2004, 35.

4- الخشمان، هيثم، *إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في ظل اقتصاد منفتح الأردن (1970-2004)*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2006، 5

5- المجالي، إياد خالد شلاش، *أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (1994-2009)- دراسة تحليلية*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الرابع، 2011، 333-361

6- فهمي، عبد العزيز، *موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية*، دار النهضة، بيروت، 1980، 330.

7- محمد، أميرة، *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية*، دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)، الدار الجامعية، مصر، 2005، 119

8- العسلي، عصام جميل، *الاستثمار العربي والأجنبي والمخاطر غير التجارية التي يتعرض لها (مع إشارة إلى الجمهورية العربية السورية)*، مطبعة طربين، دمشق، 2002، 120

9- عباس، علي، *إدارة الأعمال الدولية*، دار المسيرة، الأردن، 2009، 121-122

10- أبو قحف، عبد السلام، *الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية*، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، 15

11- النجار، فريد، *الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي*، مؤسسة شباب الجامعية، مصر، 2000، ص23.

12- ROOT. F. R. *international Trade and Investment– South western Publishing* – Cincinnati – how – 1994- 95

13- قدي، عبد المجيد، *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، 251

14- الكفري، مصطفى العبد الله، *الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية*، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2010، 7

15- صندوق النقد الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، *الاستثمار الأجنبي المباشر (الدروس المستفادة من الخبرات العلمية)*، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 1997، 9

16- السميران، محمد مطرود – *قياس الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاقتصاد الأردني* – رسالة دكتوراه– جامعة دمشق – سورية – 2008، 21–22

17- معروف، هوشيار، *الاستثمارات والأسواق المالية*، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003، 214–218

18- الجندي، خزامى عبد العزيز، *الاستثمار في الجمهورية العربية السورية*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010، 641

19- جميل، سرمد كوكب، *الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بالدول النامية– الحجم والاتجاه والمستقبل*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد (32)، 1999، 57

20- أبو قحف، عبد السلام، *اقتصاديات الاستثمار الدولي*، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991، 253

21- التقرير السنوي الخامس للاستثمار، 2010، 68–69

22- تقرير مناخ الاستثمار، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار 2006–2007، *تقرير الاستثمار*، هيئة الاستثمار السورية 2007، 27